

Distr.: General
24 May 2018
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم
لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه التقرير الوطني لحكومة منغوليا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن
٢٣٩٧ (٢٠١٧) (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً إصدار هذا التقرير بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سوخبولد سوخي
السفير فوق العادة والمفوض
والممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

تقرير منغوليا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧)

عملا بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، تُقدّم منغوليا طيّه تقريرها عن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار.

١ - لمحة عامة

منغوليا ملتزمة بجعل العالم خاليا من الأسلحة النووية، وقد دعمت باستمرار كل جهد مبذول من المجتمع الدولي لتعزيز منع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه ولتحقيق نزع السلاح النووي. وقد نفذت منغوليا التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذاً تاماً وقدمت تقاريرها على النحو الواجب (S/AC.49/2007/21 و S/AC.49/2014/5 و S/AC.49/2016/39 و S/AC.49/2017/41 و S/AC.49/2017/158).

وعقب اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، عُيّن فوراً على جميع الوزارات والوكالات والمنظمات المعنية، التي عممت بدورها محتويات القرار على الهيئات الفرعية وعلى الكيانات ومؤسسات الأعمال. ولا تزال وزارة خارجية منغوليا هي الكيان الحكومي المسؤول عن التنسيق العام لتنفيذ أحكام القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) وسائر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢ - تدابير التنفيذ

تلتزم منغوليا التزاماً تاماً بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٥٦ (٢٠١٧) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) و ٢٣٩٧ (٢٠١٧) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإضافةً إلى المعلومات المقدمة في التقارير السابقة عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تقدم منغوليا في هذا التقرير معلومات مستكملة عن تنفيذ أحكام محددة من القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) يرد بيانها فيما يلي.

ألف - تحديد الأفراد والكيانات الذين تسري عليهم التدابير (الفقرة ٣)

أبلغت سلطات مراقبة الحدود المعنية بأحكام القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) وبالتزاماتها بموجبه. ولم يدخل أراضي منغوليا أو يعبر منها أي فرد مدرج اسمه في المرفق الأول للقرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) والقرارات السابقة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليسري عليه حظر السفر.

وأبلغ المصرف المركزي لمنغوليا ووكالة المخابرات العامة بأحكام القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، وتحديدًا بأسماء الأفراد والكيانات المدرجين في المرفقين الأول والثاني للقرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) والساري عليهم تجسيد الأصول، وبالتزاماتها بموجب هذا القرار. وتواصل السلطات المعنية رصدها على نحو صارم تنفيذ التدابير التي تفرضها قرارات مجلس الأمن على هؤلاء الأفراد وتلك الكيانات، كما تُواصل كفالة تنفيذها.

باء - المسائل القطاعية (الفقرات ٤-٨)

أُبْلِغَت الوكالات ومؤسسات الأعمال المعنية التابعة لمنغوليا بالمحتويات والتدابير الجديدة المتعلقة بتصدير السلع واستيرادها ونقلها وتفتيشها، وبما استجد عنها من معلومات. وأُجِرت السلطات المنغولية عمليات بحث دقيق ولم تجد أي معلومات عن شراء سلع وأصناف محظورة في الفقرات من ٤ إلى ٧ من قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧) أو توريدها أو بيعها أو نقلها، بما في ذلك النفط الخام، والمنتجات الغذائية والزراعية (المصنفة تحت الرموز ١٢ و ٠٨ و ٠٧ من النظام المنسق)، والآلات (المصنفة تحت الرمز ٨٤ من النظام المنسق)، والمعدات الكهربائية (المصنفة تحت الرمز ٨٥ من النظام المنسق)، والمنتجات الأرضية والحجرية بما فيها المغنيسيت والمغنيسيا (المصنفة تحت الرمز ٢٥ من النظام المنسق)، والخشب (المصنف تحت الرمز ٤٤ من النظام المنسق)، والسفن (المصنفة تحت الرمز ٨٩ من النظام المنسق)، والآلات ذات الاستخدام الصناعي (المصنفة تحت الرمزين ٨٤ و ٨٥ من النظام المنسق)، ومركبات النقل (المصنفة تحت الرموز ٨٦ إلى ٨٩ من النظام المنسق)، والحديد والصلب وغير ذلك من المعادن (المصنفة تحت الرموز ٧٢ إلى ٨٣ من النظام المنسق).

وذكرت الوزارات وسلطات مراقبة الحدود والسلطات الجمركية المعنية بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٥٦ (٢٠١٧) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) و ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، بما في ذلك التزاماتها المتصلة بتفتيش جميع الأغراض والأمتعة الشخصية لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرهم من المسافرين المتجهين إليها أو القادمين منها، وبتفتيش جميع الشحنات المتجهة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو القادمة منها، أو التي توسطت فيها أو يسرّها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو رعاياها أو أفراد أو كيانات يعملون بالنيابة عنهم. ولم تُسجّل أي حالة ولم يُبلّغ بحالة في هذا الصدد.

وتقيدت منغوليا تقيدا صارما بما تنص عليه الفقرة ٨ من القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) فيما يتعلق بإعادة رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموجودين على أراضيها إلى وطنهم.

ووفقاً لما تنص عليه الفقرة ١٧ من القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، اتُّخذ قرار بعدم إصدار تراخيص عمل جديدة لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، سيُنْتَهِي سريان الاتفاق المتعلق بتبادل العمال المبرم بين حكومة منغوليا وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، كان ٤٤٥ عاملاً من هذا البلد قد أُعيدوا من منغوليا إلى وطنهم، إضافةً إلى ٢٠٠ عاملاً من هذا البلد رُحِّلوا من منغوليا في عام ٢٠١٦. ووفقاً لما تنص عليه الفقرة ٨ من القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، تعمل حكومة منغوليا مع سفارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الإعداد لتتم عملية مغادرة العمال المعنيين على نحو منظم.

جيم - اعتراض سفن الشحن في البحر (الفقرات ٩-١٦)

منغوليا بلد غير ساحلي. وهناك حالياً ٣٤١ سفينة أجنبية ترفع العلم المنغولي في أعالي البحار. وقد كانت هناك سفن تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفع العلم المنغولي قبل اتخاذ مجلس الأمن القرارين ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦). وعملاً بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، تمّ في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ إلغاء تسجيل ١٧ سفينة لها صلة بجمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية وإنهاء عقودها. وإضافة إلى ما سبق، أُلغِيَ في عام ٢٠١٧ تسجيل أربع سفن ترفع العلم المنغولي يُرغم أنها نقلت الفحم من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا ترفع حاليا أي سفينة تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العلم المنغولي.

دال - المسائل السياسية (الفقرة ٢٧)

يرحب مجلس الأمن، في الفقرة ٢٧ من قراره ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، بالجهود التي يبذلها أعضاء المجلس ودول أخرى لتيسير التوصل إلى حل سلمي وشامل عن طريق الحوار، ويُشدد على أهمية العمل من أجل التخفيف من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وخارجها.

وتتمثل إحدى أولويات السياسة الخارجية المنغولية في الانخراط في التعاون المتعدد الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتقديم الدعم الاستباقي للسياسات والأنشطة الهادفة إلى تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والتعاون الأمني في شرق آسيا وشمال شرق آسيا ووسط آسيا. وفي هذا الإطار، تقدمت منغوليا في عام ٢٠١٣ بمبادرة إجراء "حوار أولانباتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا"، وعُقد بنجاح رابع مؤتمر دولي يصبّ في ذلك في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في أولانباتار. وبينما نُظمت المؤتمرات الثلاثة السابقة في إطار دبلوماسية المسار الثاني، عُقد مؤتمر عام ٢٠١٧ في إطار دبلوماسية المسار الجامع بين المسارين الأول والثاني. فقد شارك في هذا المؤتمر ممثلون حكوميون وأكاديميون من الاتحاد الروسي وألمانيا وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين وفرنسا وكندا ومنغوليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وممثلون عن معهد البحوث الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وشرق آسيا، ومعهد البحوث الاقتصادية لشمال شرق آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولم يقتصر جدول أعمال المؤتمر الرابع على القضايا الأمنية المتعلقة بشمال شرق آسيا وإنما تضمن أيضا مشاريع محتملة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والبيئة. وأعرب المشاركون عن العديد من الأفكار والمنظورات المثيرة للاهتمام فيما يتعلق بمواضيع المؤتمر الرئيسية. وقُدِّمَت العروض تحليلات متنوعة للحالة الراهنة والبيئة الأمنية في شمال شرق آسيا، والمصالح الاستراتيجية للبلدان المعنية، والمنظورات بشأن المستقبل.

ومنطقة شمال شرق آسيا هي المنطقة دون الإقليمية الوحيدة التي لا توجد فيها آلية مكرسة للتعاون الأمني. وأبرز المشاركون أهمية التواصل خلال المؤتمر، وأكدوا على ضرورة جعله أحد أهم شروط الحوار حتى يتكَلَّل بالنجاح. وقد دأبت منغوليا على تشجيع انخراط جميع البلدان، بما فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على نحو بناء في تخفيف حدة التوتر وتسوية المسائل العالقة.

وأثبت المؤتمر مرة أخرى استمرار تمتُّع حوار أولانباتار بتأييد واسع. فحوار أولانباتار، على سبيل المثال، وكما لاحظ نوبورو مياواكي من جامعة ريتسوميكان، هو المنتدى الوحيد الذي يجمع بين جميع الكيانات السياسية في شمال شرق آسيا. إذ أن منغوليا هي البلد الوحيد في المنطقة الذي ليس له أي خلافات غير محسومة، سواء إقليمية أو سياسية، مع بلدان أخرى في المنطقة؛ بل لا خلافات له مع أي بلد على الإطلاق. وهدفنا هو توفير أرضية محايدة للحوار والتواصل البنّاءين.

وستواصلُ حكومة منغوليا جهودها لتيسير التوصل إلى حل سلمي وشامل للقضايا العالقة في شبه الجزيرة الكورية وفي محيطها، وستعقدُ حوارَ أولانباتار الخامس تحت عنوان ”البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا في أفق عام ٢٠٢٥“ في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٣ - خاتمة

منغوليا ملتزمة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبالتعاون الوثيق مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).
